تقرير: معدل البطالة في المنطقة العربية يتزايد ٠٣٪ سنوياً

■.. القاهرة/سبا

حذر تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية من تزايد حجم البطالة في البلاد العربية والذي اصبح يتراوح ما بين ١٥-٢٠ في المائة من حجم السكان العرب منهم ٦٠ بالمائة من قطاع الشباب .

ونسبت وكالة الانباء الكويتية الى التقرير قوله ان مشكلة البطالة تشكل قنبلة خطيرة لكونها تتزايد بمعدل ٣ بالمائة سنويا وأن عدد العاطلين ربما يصل من ٥٠-٦٠ مليون في السنوات القادمة.

وأوضح التقرير ان القضية تعتبر من اخطر واكبر التحديات التي تواجه الدول العربية حاليا مشيرا الى أنه من اجل تخفيف حدة البطالة بالدول العربية تم ابرام اتفاقية لتجارة الخدمات ستسهم في زيادة حجم التجارة البينية لكونها تشكل ٢٥ بالمائة منها وتعتمد عليها عدة دول بدرجة كبيرة منها مصر وسوريا والمغرب وتونس .

واضاف ان الاتفاقية ستعمل على زيادة فرص العمل وزيادة الاستثمارات المشتركة ومنح القطاع الخاص العربي دور كبير فيها منوها الى أن ١١ دولة عربية اصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية فيما تتاهب خمس دول اخرى للدخول في المنظمة في مقدمتها السعودية .

واكد التقرير أن الحضور العربي في هذه المنظمات سيساهم في زيادة الدور الذي تقوم به الاقتصاديات العربية في صياغة النظام الاقتصادي العالمي كما يقلل من تهميشها ٠

المانيا: إنخفاض معدل التضخم الى ١,٦٪ في يناير الماضي

■.. فيسبادن /المانيا/د.ب.ا

أكد مكتب الاحصاء الاتحادي الالماني امس ان معدل التضخم في المانيا صاحبة أكبر اقتصاد في اوروبا بلغ خلال يناير الماضي ١,٦٪ مقابل ٢,١٪ خلال ديسمبر الماضي.

وأشار المكتب الذي يوجد مقره في مدينة فيسبادن الالمانية الى ان البيانات النهائية للتضخم في المانيا خلال الشهر الماضي جاءت مؤكدة للبيانات الاولية التي اعلنت في وقت سابق اعتمادا على مؤشرات التضخم في ست ولايات المانية فقط.

وذكر المكتب ان السبب وراء انخفاض معدل التضخم السنوي الشهر الماضي يرجع الى ان تطبيق تعديل نظام الرعاية الصحية خلال يناير ٢٠٠٤م كان قد أدى الى قفزة في تكلفة المعيشة للالمان وهو التاثير الذي لم يعد له وجود في حساب معدل التضخم السنوي الشهر الماضي.

في الوقت نفسه فإن أسعار المنتج سجلت خلال الشهر الماضي أعلى معدل تضخم منذ ثلاث سنوات ونصف السنة بسبب ارتفاع اسعار الطاقة والمواد الخام.

وارتفع مؤشر تضخم المنتجين بنسبة ٣,٩٪ عن يناير ٢٠٠٤م.

خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤م:

١٣١,٥ مليار ريال حجم التبادل التجاري بين بلادنا والدول العربية

كتب/ أحمد حسن الطيار

بلغ حجم التبادل التجاري بين بلادنا والدول العربية الشقيقة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤م حوالي ١٣١ ملياراً و ٥٤٨ مليونا و٦٧٥ ألف ريال منها ١٤,٧٨٧ مليار ريال قيمة الصادرات اليمنية و١٦١ و١١٧ مليار ريال قيمة الواردات المختلفة.

وبحسب بيانات أولية صادرة عن الإدارة العامة لإحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء فقد شكلت فاتورة الواردات من الدول العربية الشقيقة للستة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٤م ما نسبته ٣٦,٩٪ من إجمالي الواردات لبلادنا من مختلف كتل العالم فيما شكلت صادرات اليمن إلى اشقائه العرب نحو ٣,٧٤٪ فقط حيث بلغ عجز الميزان التجاري لبلادنا مع هذه الدول نحو ١٠٢,٧٧ مليار ريال.

وتشير البيانات إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الشريك التجاري الأول لليمن على مستوى الصادرات والواردات مع البلدان العربية حيث بلغ إجمالي قيمة الفاتورتين نحو ٥٨,٣٨٢ مليار ريال منها ٦,٣٦٩ مليار ريال قيمة الصادرات اليمنية فيما كان حجم الواردات من الإمارات زائداً عن ٥٢ مليار ريال مشكلة نسبة ١٦٪ من إجمالي ما وصل إلى اليمن من واردات خلال النصف الأول لعام ٢٠٠٤م مع عجز في الميزان التجاري يبلغ ٤٥,٦٤٢ مليار ريال لصالح دولة الإمارات.

وجاءت في المرتبة الثانية عربيا كشريك تجاري لبلادنا المملكة العربية السعودية وبلغ حجم التعامل التجاري معها حوالي ٣٢,٢٧١ مليار ريال منها ٢,٣٦٠ مليار ريال قيمة الصادرات اليمنية والباقي قيمة الواردات اليمنية والتي تجاوزت ٢٩,٩ مليار ريال وسجلت عجزا تجاريا مع السعودية يزيد عن ٢٧,٥٥١ مليار ريال خلال ستة أشهر.

وفيما يخص الصادرات فقد احتلت الصومال المركز الثالث عربيا لاستقبال المنتجات اليمنية حيث بلغت قيمة الصادرات إليها خلال تلك الفترة ما قيمته ١,٦٤٨ مليار ريال يليها جيبوتي إذ استوردت من اليمن في النصف الأول من عام ٢٠٠٤م ما قيمته ١,٠٨١ مليار ريال.

لتكون بذلك في المرتبة الرابعة التي استقبلت اسواقها منتجات يمنية.

وكشفت البيانات الأولية أن التبادل التجاري بين بلادنا وجمهورية العراق يتزايد باستمرار وبخاصة في مجال الصادرات اليمنية حيث استقبل العراق منتجات يمنية بقيمة تزيد عن ١,٠٦٤ مليار ريال خلال النصف الأول للعام ٢٠٠٤م ليحتل المرتبة الخامسة على المستوى العربي في الدول المستوردة للمنتجات اليمنية ويعد العراق الدولة رقم ١٩ على المستوى العالمي في ٢٠ دولة تستقبل الصادرات اليمنية وبلغ إجمالي قيمة الصادرات اليمنية إليه عام ٢٠٠٣م نحو ٢,٣٢١ مليار ريال. وفيما يخص الواردات اليمنية من الدول العربية فقد جاءت الكويت في المرتبة الثالثة وبقيمة ١٢,٠٤٨ مليار ريال يليها مصر بـ٧,٧٤٤ مليار ريال ثم عمان بـ٦,١١٦ مليار ريال وجيبوتي بـ٢,٢٥٣ مليار ريال والأردن بـ٢,١٧٥ مليار ريال فالصومال بـ٢,١٥٩ مليار ريال.

وأشارت البيانات إلى أن تجارة اليمن الخارجية مع كل من الجزائر وتونس وموريتانيا لا تزال ضئيلة ولم يتجاوز حجم التبادل معها خلال ستة أشهر ٢٧٧,١ مليون ريال مبينة أن الميزان التجاري جاء بالايجاب لصالح بلادنا حيث بلغت الصادرات إليها نحو ١٧٦,٦ مليون ريال فيما بلغت الواردات منها نحو ١٠٠,٥ مليون ريال فقط. ويمكن أن تزيد هذه المبالغ مع استكمال استخراج بيانات النصف الأخير لعام ٢٠٠٤م.

رأي اقتصادي

التطور الزراعي وأهميته الاقتصادية

■ د / أحمد البواب

■.. منذ سنوات عدة تشهد بلادنا حركة متواصلة تهدف إلى تطوير وتحديث القطاع الزراعي لمواكبة هذا التطور وتدعيم السياسة الاقتصادية والمالية في اليمن وحتى تجعل من سوقنا قطباً اقليمياً تعمل السلطات المعنية في بلادنا على تطوير الإطار الاقتصادي والمالي فاقدمت منذ توحيد لحمته على وضع القوانين وتبسيط التراتيب اللازمة لهذا الغرض كما أننا لا ننسى الدور الكبير الذي يبذله فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بدعوة كافة الفاعلين الاقتصاديين بصفة عامة والمزارعين بصفة خاصة إلى المزيد من التأقلم مع التحولات الاقليمية والعالمية ومواكبة المراحل المقبلة والعمل على انفتاح الاقتصاد اليمني بهدف تحقيق الأمن الغذائي وفي إطار خطة متكاملة تكون قادرة على مواجهة المنافسة الاقليمية والعالمية ودخول بلادنا إلى دائرة الدول النامية.

ويشدد فخامة الأخ الرئيس في لقاءاته وخطاباته في جميع المناسبات بأنه يجب الاهتمام بإعادة تأهيل القطاع الزراعي حيث أنه لا بد من العمل بالتوازي على ثلاثة محاور اساسية وهي الحرص على احكام التصرف في الوقت واستغلال مرحلة مسيرة بلادنا التنموية حتى لا تباغتها مواعيد تحرير التبادل التجاري للمنتوجات الزراعية سواء في إطار السوق العربية المشتركة أو الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو على مستوى المنظمة العالمية للتجارة مع ضبط الأولويات بما يوفق بين حاجتنا المحلية وحاجيات المحيط الاقليمي والدولي من جهة ثانية وبنية القطاع الزراعي في اليمن وكذلك الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية والتركيز على تطويرها عبر احكام طرق الادارة والتنظيم والرفع في نسبة التأهيل واستغلال الكفاءات الموجودة وايلاء البحث العلمي الزراعي والتكوين والارشاد في جميع المستويات الأولوية المطلقة.

ان النقلة النوعية المنشودة في هذا الاتجاه تتطلب تعاون الجميع سواء من مؤسسات الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والري أو الجمعيات التعاونية الزراعية والقطاع الخاص ومحيط الانتاج الزراعي وتنسيقاً محكماً وتعاوناً بناء في إطار خطة عملية كما أنه يجب وضع خطط متكاملة العناصر تولي مكانة متميزة لتشجيع الاستثمار والبحث العلمي وتهدف إلى تطوير شروط الانتاج مع ضرورة متابعة المعطيات الخاصة بتطوير أحوال الأسواق المحلية نحو استيعاب التسويق الزراعي الداخلي اولاً للمنتجات الزراعية وتطوير مسالكها ورصد مستجداتها وآفاقها ثم بحث وتحديد الآليات اللازمة للتفاعل مع السوق الاقليمي والدولي حتى لا تباغتنا تقلبات الأسعار واتجاهات العرض والطلب ونتمكن من توظيف الفرص المتاحة لفائدة بلادنا ومصلحة زراعتنا الوطنية وأمننا الغذائي والاقتصادي طالما أن الفرصة لا زالت متاحة في الفترة الإضافية حتى نهاية عام ٢٠٠٧م.

E.mail.agmed.albouab @hotmail com.

تنفيذ ووضع حجر الاساس لمشاريع خدمية وتنموية في مديرية الملاح بلحج

■ لحج /سبأ

تنفذ في مديرية الملاح محافظة لحج خلال العام الجاري ٢٠٠٥ م عدد من المشاريع الخدمية والتطويرية في البنية التحتية بقيمة ١٨٥,٠٠٠ و٤,٦٦٨ الف ريال٠

ذكر ذلك الاخ / حسين صالح حسين راشد مدير عام مديرية الملاح رئيس المجلس المحلي لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ٠٠٠ مشيرا الى ان تلك المشاريع تتمثل في قطاعات التربية والتعليم وقطاع الصحة العامة والسكان والاشغال العامة والطرق وقطاع الادارة المحلية حيث تم اعادة تاهيل المركز الصحي بعاصمة المديرية بتكلفة /٣٢/ مليون ريال بتمويل من مكتب الصحة والسكان وافتتاح الوحدة الصحية بمنطقة لصات بتكلفة/٦/ ملايين و/٧٥٨/ الف ريال بتمويل من مكتب الصحة والسكان ٠ واضاف الاخ / مدير عام مديرية الملاح بان هناك مشاريع سيتم وضع حجر الاساس لعدد اخر من المشاريع ابرزها انجاز المجمع الحكومي بالمديرية بتكلفة ١٢١ مليون ريال بتمويل مركزي من وزارة الادارة المحلية وصيانة وتوسعة الطريق لصات حيد ردفان بتكلفة٤ ملايين ريال ٠ وكذا مشروع طريق الملاح الراحة والذي سيربط الملاح بمحافظة لحج وغيرها من المديريات الاخرى في المحافظة وخارجها بمنطقة الحرور بمحافظة ابين والمحافظات الاخرى والذي سينفذ بتكلفة /٤/ مليارات و/٤٨٠/ مليون ريال بتمويل من وزارة الاشغال العامة وبناء وحدة صحية في منطقة ثمار بتكلفة/٧/ ملايين و/٥٠٠/ الف ريال بتمويل من المجلس المحلي اخرى بمنطقة نمارة بتكلفة/٧/ ملايين و/٥٠٠/ الف ريال بتمويل من المجلس المحلي وتوسعة الوحدة الصحية في الملاح الاعلى بتكلفة /٧/ ملايين و/٤٠٠/ الف ريال بتمويل من مشروع الاشغال العامة وبناء صفين دراسيين في منطقة بله بتكلفة/٢/ مليون ريال ٠

اثر التنظيم غير الرسمي في الادارة

□ لا يمكن ان يتم تجاهل الطاقة البشرية والمادية للرؤساء في الاشراف فالوزير او المدير او الرئيس الاداري على كافة المستويات هو إنسان لطاقته حدود لا يمكن تخطيها ومن ثم يصبح اشرافه بعدها غير عملي ..

عبدالجبار حميد

ان اهم نشاط عمل الادارة (اي ادارة في اي تنظيم) هي العمل على تحقيق الأهداف الموضوعه التي نشأت في المنظمة (اي وحدة ادارية في مؤسسة او شركة او وزارة، جامعة . بنك . مصنع .. الخ) وذلك وفق اطار هيكل التنظيم والعلاقات الادارية الرسمية للمنظمة فالمنظمة هي تجمع الافراد حول هدف محدد معلن في اطار معيار رسمي (قانوني) ينال الشرعية اللازمة من المجتمع (١).

وخلال مدة حياة هذه المنظمة الطويلة او القصيرة لا يمنع في العادة من قيام مجموعة عادات سلوكية واساليب عمل داخل المنظمة لا تعبر بالضرورة عن ذلك النظام الرسمي وهذا ما يطلق عليه التنظيم غير الرسمي.

وعليه يمكن ان يتواجد في كل منظمة رسمية اكثر من منظمة غير رسمية يمكن ملاحظتها والشعور بها وتاثيرها القوي غير المباشر والكبير على القرار الرسمي هذه التجمعات غير الرسمية في المنظمة تكون وتخلق انطباعاً سيئاً لضعف النظام الاداري.

ويتخلق ويتكون وينمو هذا النظام غير الرسمي في المنظمة الرسمية (خاصة او عامة او مختلطة).

ويكون اكثر تركزاً وتاثيراً في المنظمات العامة او المختلطة ويعبر هذا التنظيم غير الرسمي عن نفسه بعدة تعبيرات وارتباطات فقد يرتبط مجموعة من الافراد في منظمة غير رسمية على اساس مهني او حزبي او عقائدي او اسس اخرى متنوعه فالفرد يمكن ان يتاثر بالجانب الاجتماعي تماماً مثلما يتاثر بالجانب الاداري او الرسمي فالفرد هو كائن اجتماعي قبل ان يتحول ويصبح (موظف) او (عامل) يتاثر ببيئته وظروفه التي يعيش فيها قبل وبعد واثناء الالتحاق بالعمل .

وهذه حقيقة ملموسة أصبحت من الوضوح بحيث لا يمكن تجاهلها.

وتوجد دراسات كثيرة في موضوع التنظيم غير الرسمي في أن المنظمة وفقاً لنظامها الاداري تتأثر بالتنظيم غير الرسمي بدرجات لا تنفي أهمية نظامها الاداري الرسمي وفي بعض الحالات يتمتع بعض أعضاء المنظمة (اداريين، موظفين، عمال) بقوة خاصة إما على سبيل المثال:

- زعامتهم لمجموعة أفراد (تحت أي مسمى).
- انتمائهم الى جماعة قوية.
- انتمائهم الى أسرة مرموقة في المجتمع.
- انتماء سياسي.

فتكون لهؤلاء مراكز قوة تبدو واضحة لبقية الأفراد العاملين (الموظفين) بحيث تكون معروفة لهم، وتظهر تكوينات هذا النظام في الجهاز الاداري في عدة صور وعن طريق (قنوات) متعددة تؤدي الى التأثير على المنظمة الرسمية وعلى نظامها الاداري وظهور مشكلات بعضها تنحو منحى وشكلاً خطيراً ومؤثراً على الهدف العام سلباً لغرض تحقيق المنافع والمكاسب الفردية أو الجماعية لهذا التنظيم غير الرسمي.

ومن يقوده عن طريق تغليف الهدف الشخصي بالهدف العام وتحت نظامه.

ومن أخطر مصادر تكوّن هذه التجمعات وتأثير التنظيم غير الرسمي هي:

الضغوط السياسية القائمة في المجتمع:

فالضغط السياسي يؤدي الى فرز وخلق قيادات غير رسمية في الجهاز الاداري لا تستند على النظام الاداري وانما على أشكال من الولاء السياسي غير الرسمي فتصبح البذرة التي تتجمع حولها ظاهرة التنظيم غير الرسمي فعندما يكون الفهم القاصر والمتخلف للوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للجهاز الاداري، يمكن أن يشكّل هذا التنظيم خطراً كبيراً وحقيقياً على المنظمة الرسمية.

مساعدة المدير

أي قائد اداري لا يعمل ويفكر بمعزل عن جماعة تحيط به وتكسب ثقته وتساعده على التنفيذ واتخاذ القرارات.. هذه الجماعة مثل الطوق (دائرة) تحيط به، مع تكرار التواصل والاتصال تتكون المصالح والتفاهم حولها، فتتحول الى (شلة) خطيرة تمارس تأثيراً غير رسمي على المنظمة يفوق ويتغلب بكثير على سير عمل وانتظام التنظيم الرسمي وأهدافه.

توجيهات المسئول الأول

يعتبر السكرتير من أخطر مصادر تكوين التنظيم غير الرسمي فهو يقوم بدورفعال وخطير في داخل المنظمة، حتى أنه في بعض الأحيان يعتبرالمفتاح والبوابة والظل المتحرك للمسئول، إلى أن يصل به الأمر الى حد فرض توجيهاته وتعليماته غير الرسمية الى هيئة المنظمة الرسمية والتي تقبلها وتنفذها بحماس ورضى على أساس أنها تعليمات وتوجيهات تعكس رغبة المستوى، وهذا طبعاً اعتقاد خاطئ، وفي الأخير إن ظهور وتغلغل هذه الأنظمةغير الرسمية ولو بدرجات متفاوتة داخل المنظمة الرسمية تجعل من الواجب والضروري أن لايقوى تأثير هذا التنظيم الى الحد الذي لايعطل ويعيق العمل والدور الأساسي للمنظمة الرسمية.

ولأن التنظيم غير الرسمي يصبح له نظام خاص به له طبيعة وهدف تختلف عن التنظيم الرسمي يتحقق به أهداف ومطالب الفرد أو الجماعة في إشباع الحاجات المادية والمعنوية والقائم على العلاقات الاجتماعية والارتباطات والولاءات الشخصية وتأثيرها.

أما التنظيم الرسمي فلا بد من تحديد وظيفته الاجتماعية والاقتصادية بدقة والاهتمام بالجانب الإنساني في المنظمة وأن يأخذ جانب المرونة والحذر في تشغيل التنظيم وإعادة النظر في الاحتياجات والمشكلات الإنسانية في التشغيل باستمرار.

مدير إدارة المراجعة والتفتيش
البنك اليمني للإنشاء والتعمير